



الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
ديوان المحاسبة

تقرير ديوان المحاسبة
حول قطع حساب موازنة المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري
للعام ١٩٩٩
-:-

رقم التقرير : ٢٠٢٢ / ٥
تاريخه : ٢٠٢٢ / ٦ / ٧
رقم الاساس : ٢٠٢١ / ١٢٧ (رقابة إدارية - مؤخرة)

الموضوع : قطع حساب موازنة المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري للعام
١٩٩٩ .

x x x

الغرفة : الرابعة
الرئيس : نللي ابي يونس
والمستشاران : نجوى الخوري ورائية اللقيس

x x x

إن ديوان المحاسبة
بعد الاطلاع على ملف القضية
ولدى التدقيق والمذاكرة
تبين:

انه ورد ديوان المحاسبة بتاريخ ٢٠١٩/٣/٦ كتاب مديرة المحاسبة العامة رقم ١٢٩/ص١٦
التي تودع بموجبه قطع حساب الموازنة الملحقة العائدة الى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري
عن العام ١٩٩٩ وقد اشارت في كتابها الى ما يلي:

" تم إعداد قطوعات الحسابات استناداً الى المعلومات المستخلصة من حسابات المهمة ومرفقاتها
التي ارسلت من قبل المحتسبين المركزيين لمديرية اليانصيب الوطني والمديرية العامة للحبوب
والشمندر السكري وبيانات النفقات الفصلية والسنوية كما وردت الى المحاسبة العامة علماً بأن حسابات
المهمة للمحتسبين المركزيين قد تم ايداعها ديوان المحاسبة مرفقة بالملاحظات العائدة لها . لذلك يرجى
التفضل بالاطلاع واجراء ما ترونه مناسباً من تعديلات " .

بناءً عليه

بما انه نتيجة الدراسة والتدقيق تبين ما يلي :

أولاً : في ورود الحساب والمرجع الصالح لايداعه ديوان المحاسبة :

بما ان المادة ٦ الفقرة (٣) من المرسوم رقم ٣٤٨٩ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٨ (نظام إرسال حسابات الإدارات العامة وحسابات المؤسسات العامة والبلديات الخاضعة لقانون المحاسبة العمومية والمستندات العائدة لها إلى ديوان المحاسبة) نصت على ما يلي:

"يودع رئيس مصلحة المحاسبة العامة لدى وزارة المالية ديوان المحاسبة مشروع قانون قطع الحساب للسنة المالية المنقضية قبل ١٥ آب من السنة التالية لسنة الحساب".

وبما ان مديرة المحاسبة العامة في وزارة المالية اودعت ديوان المحاسبة قطع الحساب عن العام ١٩٩٩ في ٢٠١٩/٠٣/٦ فيكون وروده خارج المهلة القانونية .

ثانياً : في اصول تنظيم قطع الحساب :

I - بالنسبة لقسم النفقات :

بما انه يتبين من احكام المرسوم رقم ٣٣٧٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١١ المتعلق بتحديد اصول ومهل تنظيم الحسابات والبيانات المالية وتدقيقها وتوحيدها لاسيما المواد رقم ٨ و ٩ و ١٠ و ١٥ ما يلي :

١- يجب على المحاسب الاداري في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري اعداد بيانات فصلية وسنوية ، على ثلاث نسخ من النموذج رقم ٤ ، يودعها مراقب عقد النفقات لدى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري ، مبيناً فيها بالنسبة للبيان الفصلي لكل فقرة من الموازنة:

- الاعتمادات الأساسية أو الباقية قيد الصرف.
- الاعتمادات المدورة.
- الاعتمادات الإضافية.
- الاعتمادات الملغاة.
- الاعتمادات النهائية.
- الاعتمادات المحجوزة.
- الاعتمادات المصفاة.
- الاعتمادات المصروفة.

وبالنسبة للبيان السنوي ثلاث نسخ من النموذج رقم ٥ مبيناً فيه لكل فقرة من الموازنة، علاوة عن المعلومات الواردة في البيانات الفصلية:

- الاعتمادات المعقودة.
- الاعتمادات المعقودة الواجب تدويرها.
- الاعتمادات غير المعقودة الواجب تدويرها.
- الاعتمادات غير المعقودة الواجب إلغاؤها.

يجب أن يتضمن هذا البيان التصحيحات التي أجريت سناً للمادة ٩ من قانون المحاسبة العمومية، كما يجب أن يضم إليه، بيان مفصل على فقرات الموازنة بالمبالغ المعقودة غير المصروفة في نهاية سنة الحساب.

٢- يرسل مراقب عقد النفقات البيانات المذكورة اعلاه بنسخها الثلاث إلى الأمر بالصرف في وزارة المالية بعد تدقيقها وتصديقها فيما خص المعلومات الواردة فيها عن الاعتمادات المفتوحة والملغاة والمحجوزة.

٣ - يدقق البيانات الأمر بالصرف لدى وزارة المالية ، ويصدقها لجهة المعلومات الواردة فيها بالنسبة للاعتمادات المصروفة، ويصدق المعلومات الواردة في البيان السنوي فيما خص الاعتمادات المعقودة الواجب تدويرها ويودعها بنسخها الثلاث مصلحة المحاسبة العامة بعد أن يضم إلى كل من البيانات الفصلية نسخة مصدقة من بطاقات سجل أستاذ الحوالات المصروفة، وجدول مراجعة تفصيلية بحسب البنود والفصول والأبواب والأجزاء على ثلاث نسخ وفقاً للنموذج رقم ٦. تنظم هذه البيانات وتدقق ضمن المهل المحددة في النموذج رقم ٧ الملحق بهذا المرسوم.

٤- تدقق مديرية المحاسبة العامة بيانات النفقات الفصلية والسنوية، وتوحد عناصرها، ثم تودع ديوان المحاسبة نسخة منها، وتعيد النسخة الثانية إلى مصدرها الأساسي، وتحتفظ بالثالثة لديها.

٥- تتولى مديرية المحاسبة العامة لدى وزارة المالية- قسم النفقات - اعداد قطع حساب المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري للعام ، نقلاً عن قيود بطاقات سجل الأستاذ بعد إنجازها وتثبيت من :

- تأشير مراقب عقد النفقات على صحة البيانات لجهة الاعتمادات.
- تصديق مصلحة الصرفيات على البيانات لجهة صحة المبالغ المصروفة.
- انطباق مجاميع النفقات المصروفة (الحقل ١١ من النموذجين المذكورين) على مجاميع نسخ بطاقات سجل أستاذ الصرفيات
- انطباق حوالات الصرف والأوراق الثبوتية الفصلية المرسلة من المحتسبين على تفصيل النفقات المصروفة المدونة على نسخ بطاقات السجل المذكور.
- انطباق هذه البطاقات على جداول المراجعة التفصيلية وتوافق هذه الجداول فيما بينها.

وتتولى تدوين الاعتمادات المفتوحة والمدورة والمنقولة والملغاة، بالاستناد إلى النصوص المتعلقة بها، على بطاقات سجل أستاذ الاعتمادات، لكل بند من الموازنة، وفقاً للنموذج رقم ٨. وتقوم بمقارنة مجاميع البطاقات الفصلية المنظمة على أساس البنود بمجاميع البطاقات المنظمة على أساس الفقرات المنقولة عن بيانات حركة الاعتمادات الفصلية (الحقول رقم ٣ حتى ٨ من النموذج رقم ٤).

كما تدون المديرية المذكورة فصلياً قيود حجز وتصفية وصرف النفقات نقلاً عن بيانات المحاسب الإداري الفصلية بنفقات موازنة المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري .

كما تجمع قيود قسم النفقات في سجل أستاذ المحاسبة الإدارية حسب فقراته وبنوده، وفصوله وأبوابه وأجزائه، وتقارن النتائج بمجاميع بيانات النفقات السنوية للثبوت من صحة الأرقام، وتدون القيود في الحقول رقم ٥ و ٦ و ٧ من النموذج رقم ٩.

وبما ان اصول التدقيق في قطع الحساب ومستنداته يؤدي الى اجراء المطابقات بين الحساب الاداري وحساب المهمة .

وبما انه تبين ما يلي :

- ان المعلومات العائدة لقسم النفقات قد تم الحصول عليها من المركز الالي في وزارة المالية بدلاً من قيود بطاقات سجل الأستاذ الواجب اعداده من مصلحة المحاسبة العامة في وزارة المالية وفقاً لاحكام المرسوم ٦٥/٣٣٧٣ المشار اليها اعلاه .

- عدم قيام مديرية المحاسبة العامة بمسك بطاقات سجل الأستاذ التي تتكون من البيانات الفصلية الواردة اليها من المحاسب الاداري والمؤشر عليها من قبل مراقب عقد النفقات والامر بالصرف وفقاً للاصول ، وقد أدى ذلك الى عدم امكانية المطابقة بين المعلومات الواردة في بطاقات الأستاذ مع البيان السنوي .

وبما ان قيام مديرية المحاسبة العامة بتكوين قطع الحساب - قسم النفقات من المعلومات الواردة من المركز الالي والبيانات المرسله اليها من قبل محتسب المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري وفقاً لما ورد في كتابها رقم ١٢٩/ص/٢٠١٩/٣/٦ المذكور اعلاه يخالف احكام المرسوم ٦٥/٣٣٧٣ .

وبما ان عدم قيام مديرية المحاسبة العامة بالثبوت من صحة الارقام الواردة في البيانات الفصلية والسنوية العائدة لحركة الاعتمادات ، وعدم ورود هذه البيانات السنوية - قسم النفقات من مصدرين مختلفين للثبوت من صحتها وبالتالي عدم قيام مديرية المحاسبة العامة بالثبوت من صحة الارقام يجعل اجراء المطابقة من قبل ديوان المحاسبة وفقاً للاصول امراً متعزراً .

II - بالنسبة لقسم الواردات

بما انه يتبين من خلال احكام المرسوم رقم ٣٣٧٣ تاريخ ١١/١٢/١٩٦٥ المتعلق بتحديد اصول ومهل تنظيم الحسابات والبيانات المالية وتدقيقها وتوحيدها لاسيما المواد رقم ٢-٣-٤-٥-٦ - ٧-٣٤-٣٥ ما يلي:

١- يرسل موظفو الإدارات ذات الموازنات الملحقة المكلفون إصدار أوامر القبض أو أوامر التحصيل أو تصفية الحقوق، فيما خص واردات الدولة الأخرى بما فيها الديون والمبالغ المحكوم بها قضائياً لصالحها، إلى مصلحة المحاسبة العامة:

➤ بياناً ربع سنوي: بإجمال المبالغ المحققة والمبالغ الملغاة أو المنزلة.

➤ بياناً سنوياً: بالمبالغ المحققة خلال السنة والمبالغ الملغاة او المنزلة ، والمبالغ الصافية الموضوعة قيد التحصيل.

ويضم إلى البيان ربع السنوي نسخ مصدقة عن هذه الأوامر والسندات مع جداول مراجعة بها منظمة حسب تسلسل إصدارها.

٢- يرسل محتسب المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري إلى مصلحة المحاسبة العامة، بياناً سنوياً بواردات الموازنة المحصلة.

٣- تتولى مديرية المحاسبة العامة، بعد استلام بيانات الواردات الفصلية:

- مقارنة أوامر القبض والتحويل وسندات التصفية بجداول مراجعتها.
- تدقيق مجاميع هذه الجداول للثبوت من انطباقها على مجاميع بيانات الواردات العائدة لها.
- تدوين البيانات في بطاقات سجل أستاذ المحاسبة الإدارية «قسم الواردات» (وتختص كل بطاقة منه بنوع من الواردات).
- التأشير على هذه البيانات .
- ارسال نسخ عن هذه البيانات الى كل من :
 - ديوان المحاسبة، تربط بها مستندات أوامر القبض أو التحويل.
 - الادارة المعنية .
 - مديرية المحاسبة العامة .

٤- تتولى مديرية المحاسبة العامة سنوياً:

- مقارنة مجاميع البيانات السنوية بمجاميع بطاقات سجل أستاذ المحاسبة الإدارية للثبوت من صحتها وملء الحقل العائد ل«تقديرات الموازنة».
- ملء حقل «التحصيلات» بعد التثبت من صحة الأرقام بالرجوع إلى حسابات مهمة المحتسب وبياناته السنوية واستخراج الباقي قيد التحويل في نهاية السنة وتدوينه في البطاقات العائدة له .
- مقارنة هذه البقايا ببيانات البقايا الاسمية الواردة من المحتسب مع حساب المهمة.
- التأشير على البيانات السنوية قبل إرسالها إلى المراجع المختصة.

٥- تنظم مديرية المحاسبة العامة قسم الواردات من قطع حساب الموازنة السنوي نقلاً عن بطاقات سجل الأستاذ الممسوك لديها .

يتضمن هذا القسم:

- تقديرات الموازنة.
- البقايا المدورة إلى أول السنة.
- المبالغ المحققة.
- المبالغ الملغاة أو المنزلة.
- المبالغ الصافية الموضوعة قيد التحويل.
- المبالغ المحصلة.
- المبالغ الباقية قيد التحويل.

٦- تضع مديرية المحاسبة العامة تقريراً بملاحظاتها الناتجة عن تدقيقها في بيانات الواردات بشأن القيود التي لم تتناولها التسوية، وترسله مع قطع حساب الموازنة إلى ديوان المحاسبة.

٧- تستخرج مديرية المحاسبة العامة من حسابات المهمة ومستنداتها، المعلومات اللازمة لإنجاز قطع الحساب وخاصة:

- التحصيلات والبقايا لقسم الإيرادات.
- بيان سلفات الخزينة وفقاً لاحكام المادة ٢١٣ من قانون المحاسبة العمومية.

٨- توحد مديرية المحاسبة العامة المعلومات المستخرجة من البيانات عن التحقيقات والتحصيلات والبقايا، وتقارنها بمجاميع قسم الواردات من بطاقات سجل أستاذ المحاسبة الإدارية ، كما تقارن مجموع الواردات المحصلة السنوية مع بيانات محتسب المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري .

وبما انه اثناء التدقيق في قطع الحساب - قسم الواردات لاجراء المطابقات تبين عدم ارسال محتسب المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري الى مديرية المحاسبة العامة ما يلي :

- بيانات فصلية و سنوية عن الواردات المحققة والملغاة أو المنزلة والمبالغ الموضوعة قيد التحصيل عن العام ١٩٩٩
- البيانات السنوية عن الواردات المحصلة عن العام ١٩٩٩ .
- بياناً بالبقايا المدورة من العام ١٩٩٩ الى العام ٢٠٠٠ .

وبما انه تبين ان مديرية المحاسبة العامة لم تقم بمسك سجل استاذ المحاسبة الادارية قسم الواردات وفقاً للاصول .

وبما ان مديرية المحاسبة العامة قامت بإنجاز قطع الحساب - قسم الواردات من المعلومات الواردة في حساب مهمة محتسب المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري من سجل مهمته لعام ١٩٩٩ .

وبما ان هذه المديرية لم تثبت وتؤشر على البيانات السنوية للواردات وفقاً للاصول علماً ان هذه البيانات لم ترفق مع قطع الحساب وتم الحصول عليها إلكترونياً .

وبما ان عدم قيام مديرية المحاسبة العامة بالثبوت من صحة الارقام الواردة في البيانات الفصلية والسنوية العائدة للواردات ، وعدم ورودها من مصدرين مختلفين وفقاً لاحكام المرسوم ٦٥/٣٣٧٣ يجعل من اجراء المطابقة من قبل ديوان المحاسبة وفقاً للاصول امراً متعزراً .

ثالثاً : في مضمون الحساب

بما انه يقتضي دراسة وتدقيق الارقام الواردة في قطع الحساب لجهة الواردات ولجهة النفقات وفقاً لما يلي :

١- الواردات

أ- تقديرات الواردات لعام ١٩٩٩

الفصل الاول: تقديرات المبيعات	٦٨,٠٣٩,١٦٠,٠٠٠	%٩٠,٠٧
- المبالغ المحصلة	٧٠,١٩٦,٠٨٤,٤١٠	% ٩٠,٣٥
- المبالغ الباقية قيد التحصيل: الفصل الثالث	٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	% ٩,٦٥
- مبيعات وحاصلات المديرية		
- مساهمة الموازنة العامة		
المجموع	٧٧,٦٩٦,٠٨٤,٤١٠	% ١٠٠,٠٠
الفصل الثالث : مساهمة الموازنة العامة	٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%٩,٩٣
المجموع:	٧٥,٥٣٩,١٦٠,٠٠٠	%١٠٠

ب - الواردات المحصلة والباقية قيد التحصيل لعام ١٩٩٩

➤ ملاحظات التدقيق :

- إن نسبة الواردات الذاتية المقدرة من مجموع تقديرات واردة الموازنة

$$= \frac{٦٨,٠٣٩,١٦٠,٠٠٠}{١٠٠} * ٩٠,٠٧ = ٧٥,٥٣٩,١٦٠,٠٠٠$$
- إن نسبة الواردات المقدرة من مساهمة الموازنة العامة من مجموع تقديرات واردة الموازنة

$$= \frac{٧٥,٥٣٩,١٦٠,٠٠٠}{١٠٠} * ٩,٩٣ = ٧٥,٥٣٩,١٦٠,٠٠٠$$
- إن نسبة الواردات - المبالغ المحصلة (المبيعات وحاصلات المديرية) من مجموع الواردات

$$= \frac{٧٠,١٩٦,٠٨٤,٤١٠}{٧٧,٦٩٦,٠٨٤,٤١٠} * ١٠٠ = ٩٠,٣٥\%$$
- إن نسبة الواردات - المبالغ الباقية قيد التحصيل ٩,٦٥ % من مجموع الواردات .

٢- النفقات

بما ان المادة الخامسة من المرسوم رقم ٦٥/٣٤٨٩ تنص على ما يلي: " يرسل المحاسب او رئيس الوحدة الادارية... حساباً سنوياً بأعمال التنفيذ التي يمك حساباتها يتضمن بصورة خاصة المعلومات التالية بحسب تبويب الموازنة.

- الاعتمادات الأساسية
- الاعتمادات المدورة
- الاعتمادات الاضافية
- الاعتمادات الملغاة
- الاعتمادات النهائية
- الاعتمادات المحجوزة
- المبالغ المعقودة
- المبالغ المصفاة
- المبالغ المصروفة

- الاعتمادات المعقودة الواجب تدويرها
- الاعتمادات غير المعقودة الواجب تدويرها
- الاعتمادات غير المعقودة الواجب الغاؤها.

يجب ان يتضمن هذا الحساب السنوي التصحيح للأخطاء المادية او للأخطاء في التنسيب وأن تضم اليه لائحة مفصلة... بالمبالغ المعقودة غير المصروفة في نهاية السنة موقعة من الأمر بالصرف. وان تصدق هذه البيانات من قبل مراقب عقد النفقات ومن قبل الأمر بالصرف.

كذلك تودع هذه البيانات لدى مصلحة المحاسبة العامة التي تقوم بإيداعها ديوان المحاسبة مصدقة او مشفوعة بملاحظاتها .

وبما ان قسم النفقات من الموازنة جاء على الشكل التالي:

أ - حركة الاعتمادات في موازنة عام ١٩٩٩

النسبة %	ل . ل .	مصادر الإعتمادات
٩٢,٥٦	٧٥,٥٣٩,١٦٠,٠٠٠	الإعتمادات الأساسية
٧,٤٤	٦,٠٦٥,٠٠٧,٢٢٠	الإعتمادات المدورة من عام ١٩٩٨
	١٣,٠٠٠,٠٠٠	الإعتمادات الإضافية عام ١٩٩٩
	١٣,٠٠٠,٠٠٠	الإعتمادات الملغاة من عام ١٩٩٩
١٠٠	٨١,٦٠٤,١٦٧,٢٢٠	مجموع الإعتمادات
٦٤,٨٧	٥٢,٩٤١,٨٤٩,٩٩٠	الإعتمادات المعقودة ١٩٩٩
٥٨,٣	٤٧,٥٧٥,٧٧٠,٩٩٠	الإعتمادات المصروفة عام ١٩٩٩
٦,٥٧	٥,٣٦٦,٠٧٩,٠٠٠	الإعتمادات المدورة الى عام ٢٠٠٠ جزء اول.
٠,٠٨	٦٨,٠٠٠,٠٠٠	الإعتمادات المدورة الى العام ٢٠٠٠ جزء ثاني .
٦,٦٥	٥,٤٣٤,٠٧٩,٠٠٠	مجموع الإعتمادات المدورة الى العام ٢٠٠٠ .
٣٥,٠٥	٢٨,٥٩٤,٣١٧,٢٣٠	الإعتمادات الملغاة عام ١٩٩٩
١٠٠	٨١,٦٠٤,١٦٧,٢٢٠	مجموع الإعتمادات

ب - النفقات المصروفة لعام ١٩٩٩ .

مجموع الجزء الثاني (ب)	مجموع الجزء الثاني (أ)	مجموع الجزء الاول	الجزء الاول	
			٤٦,١٤٢,٨٩٠,٤٨٠	١١ مواد استهلاكية
			١٦٣,٣٩٤,٨٨٠	١٢ خدمات استهلاكية
			٣٩٦,٦٥٥,٦٦٠	١٣ المخصصات الرواتب والاجور وملحقاتها
				١٤
			٨٦٤,٦٧٥,٤٧٠	١٦ نفقات مختلفة
		٤٧,٥٦٧,٦١٦,٤٩٠		مجموع الجزء الاول
				الجزء الثاني

			١,٧٥٤,٠٠٠	تجهيزات	٢٢٦
			٤,٤٠٠,٥٠٠	صيانة	٢٢٨
			٢,٠٠٠,٠٠٠	نفقات اخرى تتعلق بالاصول الثابتة المادية	٢٢٩
	٨,١٥٤,٥٠٠			مجموع الجزء الثاني (أ)	
٠			-	اشاء ابنية متخصصة	٢٢٧
٠				مجموع الجزء الثاني (ب)	
٠	٨,١٥٤,٥٠٠	٤٧,٥٦٧,٦١٦,٤٩٠	٤٧,٥٧٥,٧٧٠,٩٩٠	مجموع النفقات المصروفة	

➤ ملاحظات التدقيق

النفقات المصروفة حسب البنود مع النسب المئوية _ ٤٧,٥٧٥,٧٧٠,٩٩٠ ل. ل

النسبة %	ل . ل .	الجزء الاول	
٩٦,٩٩	٤٦,١٤٢,٨٩٠,٤٨٠	مواد استهلاكية	١١
٠,٣٤	١٦٣,٣٩٤,٨٨٠	خدمات استهلاكية	١٢
٠,٨٣	٣٩٦,٦٥٥,٦٦٠	المخصصات الرواتب والاجور وملحقاتها	١٣
-	-	التحويلات	١٤
١,٨٢	٨٦٤,٦٧٥,٤٧٠	نفقات مختلفة	١٦
٩٩,٩٨	٤٧,٥٦٧,٦١٦,٤٩٠	مجموع الجزء الاول	
		الجزء الثاني	
٠,٠٠٣٦	١,٧٥٤,٠٠٠	تجهيزات	٢٢٦
٠,٠٠٩٤	٤,٤٠٠,٥٠٠	صيانة	٢٢٨
٠,٠٠٤٢	٢,٠٠٠,٠٠٠	نفقات اخرى تتعلق بالاصول الثابتة المادية	٢٢٩
٠,٠٢	٨,١٥٤,٥٠٠	مجموع الجزء الثاني (أ)	
		اشاء ابنية متخصصة	٢٢٧
-	-	مجموع الجزء الثاني (ب)	
١٠٠,٠٠	٤٧,٥٧٥,٧٧٠,٩٩٠	مجموع النفقات المصروفة	

- ان نسبة المواد الاستهلاكية تمثل ٩٦,٩٩ % من مجموع النفقات المصروفة وباقي النسب هي متدنية جداً وتشكل ٣,٠١ % من النفقات المصروفة.
- ان نسبة الاعتمادات المعقودة من الاعتمادات النهائية تمثل ٥٠,٧ % من الاعتمادات النهائية

وبما انه تجدر الاشارة في هذا السياق الى ان بيان النفقات قد تم اعداده بعد الحصول علي المعلومات من المركز الالي من مديرية المحاسبة العامة لعام ١٩٩٩ وهو غير ممهور وغير مؤرخ وغير موقع من اي مرجع .

رابعاً: في حساب النتائج (قطع الحساب عام ١٩٩٩)

١ - الواردات	ل . ل .	ل . ل .
أ- الواردات المنفذة		
الواردات المحققة خلال السنة من حاصلات	٧٠,١٩٦,٠٨٤,٤١٠	
يضاف بقايا المبالغ غير المحصلة المدورة من السنة السابقة	٠	
المجموع	٧٠,١٩٦,٠٨٤,٤١٠	
يطرح المبالغ المنزلة	٠	
صافي المبالغ الموضوعة قيد التحصيل	٧٠,١٩٦,٠٨٤,٤١٠	
تنزل المبالغ الباقية قيد التحصيل والمدورة لسنة ١٩٩٨	٠	
صافي المبالغ المحصلة	٧٠,١٩٦,٠٨٤,٤١٠	
ب - المأخوذات من حساب مال الاحتياط لتغطية الاعتمادات المدورة من سنة ١٩٩٦ الى سنة ١٩٩٧	٦,٠٦٥,٠٠٧,٢٢٠	
مجموع الواردات المحصلة والمأخوذات من مال الاحتياط لتغطية الاعتمادات المدورة	٧٦,٢٦١,٠٩١,٦٣٠	
النفقات المصروفة- ٢		
ا- على الجزء الاول	٤٧,٥٦٧,٦١٦,٤٩٠	
ب- على الجزء الثاني - أ	٨,١٥٤,٥٠٠	
ج - على الجزء الثاني - ب	٠	
مجموع النفقات المصروفة	٤٧,٥٧٥,٧٧٠,٩٩٠	
النتيجة الدفترية : زيادة الواردات على المصروفات (بما فيها المأخوذات من مال الاحتياط)	٢٨,٦٨٥,٣٢٠,٦٤٠	
تنزل المأخوذات من مال الاحتياط	٦,٠٦٥,٠٠٧,٢٢٠	
النتيجة النهائية : زيادة الواردات المحصلة فعلياً على النفقات المصروفة	٢٢,٦٢٠,٣١٣,٤٢٠	
يقفل الوفر البالغ ٢٢,٦٢٠,٣١٣,٤٢٠ ل . ل . في حساب مال الاحتياط اسناداً للمادة ١٩٦ من قانون المحاسبة العمومية .		

وبما ان (النتيجة النهائية والتي تم الحصول عليها بطرح "النفقات من الواردات") في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري تكون قد حققت و فرأ بمقدار / ٢٢,٦٢٠,٣١٣,٤٢٠ ل.ل. يقل هذا الوفر في حساب مال الاحتياط ويتم دفعه لتسديد جزء من حساب سلفات لتغطية عجز الموازنة والبالغ كما يلي :

د / سلفات لتغطية عجز موازنة الحبوب والشمندر السكري لعام ١٩٩٨

٧٤,٩٣٣,٥٣٨,٧٢٢	رصيد ١٩٩٩/١/١ عجز	٢٢,٦٢٠,٣١٣,٤٢٠	من د/ مال احتياط عام ١٩٩٩
		٥٢,٣١٣,٢٢٥,٣٠٢	رصيد ١٩٩٩/١٢/٣١ عجز

لذلك

يبدي ديوان المحاسبة وفي نطاق رقابته الادارية المؤخرة الملاحظات والإقتراحات الواردة في متن هذا التقرير مع وجوب الإلتزام بها لاسيما لجهة ما يلي :

- ١- وجوب التقيد بأحكام المرسوم ٦٥/٣٤٨٩ لجهة مهل ارسال الحسابات .
- ٢- وجوب التقيد بأحكام المرسوم ٦٥/٣٣٧٣ لجهة اعداد الحسابات.
- ٣- وجوب التوقيع على بيان حركة الاعتمادات (الحساب الاداري) وختمه بختم المديرية.

مع الإشارة إن ديوان المحاسبة قد استلم قطع حساب موازنة مديرية الحبوب والشمندر السكري بتاريخ ٢٠١٩/٣/٦ دون اي تعديلات عن قطع حساب مديرية الحبوب والشمندر السكري والذي كان قد تم إقراره بموجب قانون رقم ٣٢٥ تاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠١ (قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٩) .

يقرر : ابلاغ نسخة عن هذا التقرير الى كل من - رئيس الجمهورية - رئيس مجلس النواب - رئيس مجلس الوزراء - وزير المالية - وزير الاقتصاد - المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري - مديرية المحاسبة العامة في وزارة المالية - المحتسب المركزي للحبوب والشمندر السكري - النيابة العامة لدى الديوان.

x x x

تقريراً اتخذ بالاجماع في غرفة المذاكرة في بيروت بتاريخ السابع من شهر حزيران سنة الفين واثنين وعشرين.

رئيس الغرفة	المستشار	المستشار	كاتب الضبط
نللي ابي يونس	نجوى الخوري	رانية اللقيس	محمد الشحيمي

يحال على المراجع المختصة
بيروت في / / ٢٠٢٢
رئيس ديوان المحاسبة
القاضي محمد بدران